Mission Permanente de Tunisie
à Genève

البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
بجنيف

كلمة الوفد التونسي بمناسبة النقاش العام

للدورة (74) للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين

جنيف، 09- 13 أكتوبر 2023

سعادة السفيرة خضرة أحمد حسن، رئيسة اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين،
السيد "فيليبو غراندي"، المفوض السامي لشؤون اللاجئين،
سعادة السفراء،
السيدات والسادة الحضور،

إسمحوا لي، بداية، أن أتقدّم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة الدورة الرابعة والسبعين للجنة التنفيذية، راجيًا لكم التوفيق ولأشغال دورتنا النجاح ومُقدرًا حسن إدارتكم والجهود التي بذلتموها من أجل إنجاح الدورات 86 و87 و88 للجنة الدائمة التي سنستعرض مخرجاتها حول تنظيم عمل المفوضية السامية خلال الفترة المستقبلية.

وفي هذا الإطار، يُعبر وفد بلادي عن مساندته لما جاء في بيان مجموعات انتمائه العربية والإفريقية والإسلامية في بند النقاش العامّ.

السيدة الرئيسة،

تعكس الأرقام التي قدمتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول أوضاع اللجوء والهجرة القسرية لعل أهمها تجاوز عدد اللاجئين حول العالم الـ110 مليون شخصاً، مدى حجم التحديات الذي تواجهها المجموعة الدولية اليوم من أجل العمل، سويّة وفي إطار مقاربة تعتمد مبدأ التضامن بين الدول وتقاسم الأعباء، على رفع المعاناة وتوفير المساعدة والحماية الدولية للاجئين والمُهجرين وذلك عبر توفير حلول ناجعة ومستدامة مع تمكين كافة الأطراف المُتدخلة في هذا المجال من الوسائل اللازمة والموارد الكافية لرفع هذا التحدي الذي يُعرقل تحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي في العالم وبلوغ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

وإنّ وفد بلادي، إذ ينوّه في هذا الصدد بما يوفره الميثاق العالمي للاجئين من إطار للشراكات وتحمّل الأعباء والمسؤوليات، ليؤكّد مرة أخرى على ضرورة وضع آليات واضحة تُمكن من تخفيف الضغط على اقتصاديات دول الاستقبال والعبور ومجتمعاتها ويحفظ كرامة اللاجئين والمُهجّرين وحقوقهم، خاصة أنّ الأغلبية الساحقة لهذه البلدان لاتزال في طريق النمو أو من بين الدول الأقل نموًا وتواجه بدورها تحديات اقتصادية واجتماعية كبرى ومُلحة.

وفي هذا السياق، تدعو تونس الدول ومنظمات مجتمع مدني، إلى العمل على تسهيل عودة اللاجئين إلى أوطانهم عند توفر الظروف الملائمة لذلك بالإضافة إلى تسريع إجراءات إعادة التوطين في دولة ثالثة تتوفر فيها المقومات الاقتصادية والاجتماعية لاستيعابهم، هذا بالإضافة إلى تعزيز مبدأ المسؤولية المشتركة التي يجب على الجميع تقاسمها من أجل تعزيز الاستجابة الدولية لأزمات اللاجئين وإيجاد حلول دائمة ومستدامة تحفظ أمنهم، مع التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود وتعزيز التعاون والتضامن المتكافئ من أجل إرساء شراكات فاعلة يرتبط فيها البعد الإنساني بالتنموي، وتأخذ بعين الاعتبار جميع الرهانات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية والمناخية.

وإذ تؤكد بلادي على التزامها الثابت بالمبادئ والقيم الكونيّة لحماية اللاجئين، وتمسّكها بالمعاهدات والمواثيق الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني، وحرصها على توفير الظروف الملائمة للاستقبال المؤقت للوافدين من اللاجئين وتعزيز الآليات القانونية لتوفير الحماية الضرورية لهم وضمان كرامتهم الإنسانية وذلك في إطار مقاربة شاملة لظاهرة اللجوء واحتواء تداعياتها من خلال معالجة أسبابها العميقة ومسبِباتها، بما في ذلك خاصة نزع فتيل الأزمات والحروب وإيجاد تسوية سلمية للصراعات عبر العالم، فإنّها رفضها القاطع للتوطين المُبطن للمهاجرين غير النظاميين مع إدانتها لكل توظيف سياسي وإعلامي غير مسؤول لمعاناة ضحايا هذه الظاهرة.

وتدعو تونس، من هذا المنبر، إلى ضرورة تحمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمسؤولياتها خاصة عند تحديد الحالات التابعة لولايتها من اللاجئين من خلال مزيد التحري والتقصي قبل إضفاء صفة اللاجئ على المهاجر غير النظامي مع ضرورة مزيد التشاور مع الدول المعنية عند إصدار أيّ تقييم للوضع الإنساني بها. كما تؤكد على ضرورة استكمال مسار "مؤتمر التنمية والهجرة" الذي استضافته العاصمة روما خلال هذه السنة بمبادرة تونسية إيطالية.

السيدة الرئيسة،

في إطار التعهدات التي أعلنت عنها خلال المنتدى العالمي للاجئين الذي إنعقد بجنيف خلال سنة 2019، بالإسهام في حفظ السلم والأمن الدوليين خلال عضويتها لمجلس الأمن الدولي للفترة 2020-2021، قدّمت تونس عددًا من المبادرات من أجل المساهمة الفاعلة في هذا المجال كان أهمها مبادرة سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد، بعرض مشروع قرار على أنظار مجلس الأمن يؤكّد، بالخصوص، على التضامن الدولي ووقف إطلاق النار لمواجهة تهديدات جائحة كوفيد-19، انضمت إليه فرنسا وتمّ اعتماده بالإجماع في غرّة جويلية 2020 تحت رقم 2532 والذي أصبح مرجعا ليس لمجلس الأمن فحسب وإنّما أيضا للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية.

وفي إطار حرصها على المشاركة بفعالية في أشغال المنتدى القادم للاجئين، أعلنت تونس عن تعهد جديد يتمثل في "المساهمة في تعزيز السلم والوقاية من النزاعات في القارة الإفريقية بمناسبة عضوية تونس في مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي خلال الفترة 2022-2024». ويندرج هذا التعهد ضمن أحد الأهداف الرئيسية للمنتدى "معالجة الأسباب الجذرية للجوء".

وفي الختام، لكم منا، السيدة الرئيسة، كامل المساندة لجهودكم الرامية إلى إنجاح الدورة الحالية والتوصل إلى النتائج المرجوة.

شكراً على حسن الإصغاء